الأنباء
الاحد 14 ابريل 2013

قال إن السعي في قضاء حوائج الناس من الأخلاق الحميدة

الصانع :تخصيص مكتب في كل وزارة لإنجاز معاملات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن

يعقوب الصانع

تقدم النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة بتخصيص مكتب أو أكثر بكل وزارة أو هيئة عامة لها تعامل مباشر مع الجمهور لإنهاء وإنجاز معاملات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، وقال في نص اقتراحه: إذ ان السعي في قضاء حوائج الناس من الاخلاق الحميدة التي حث عليها الاسلام الحنيف، وجعلها من باب التعاون على البر والتقوى.

وفي الحديث الشريف عن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أقواما اختصهم بالنعم لمنافع العباد، ويقرها فيهم ما بذلوها، فإذا منعوها نزعها عنهم وحولها الى غيرهم» صدق الرسول الكريم ﷺ.

ومن المعروف للجميع أن كبار السن والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة لديهم من الظروف العمرية والصحية، ما يجعلهم أقل قدرة على أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئا أثقل وحملا أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نعم المعين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر السن أو الاعاقة عنهم، باعتبارهم آباءنا واخواننا، إلا أن الله أصابهم بما فيهم لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى.

وليس لأحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى. فالمقادير كلها بيد الله جل وعلا.

وطالب في اقتراحه كل أجهزة الدولة ومؤسساتها بأن تُعطي الاولوية دائما لذوي الظروف الخاصة من كبار السن والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير مكتب أو أكثر بهذه الاجهزة والمؤسسات لإنجاز معاملات هؤلاء بما يليق بهم وحفظا لكرامتهم ولإحساسهم بأنهم في إطار مجتمع متكامل متكافل يشد بعضه بعضا.

رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام خلال استقباله نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج (محمود الطويل)

الخرينج زار سلام وتمنى للبنان الاستقرار

بيروت: استقبل رئيس الحكومة المكلف تمام سلام صباح امس نائب رئيس مجلس الأمة الكويتي مبارك الخرينج الذي تمنى أن يتمكن سلام من تأليف الحكومة، لأن ذلك في مصلحة لبنان، لأن استقرار لبنان مهم جدا ليس للبنانيين فقط، بل ايضا للكويت وللوطن العربي، وقال ان هذه المسألة تهمنا جميعا.

هناك حاجة ماسة لتزويد السلطتين بالبيانات لاتخاذ القرار الصحيح

العوضي لإنشاء هيئة عامة لاستطلاع وقياس الرأي العام تحت إشراف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

كامل العوضي

أكد أمين سر مجلس الامة كامل العوضي ان هناك حاجة ماسة لإنشاء هيئة متخصصة لاستطلاع وقياس الرأي العام حول مختلف القضايا في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاسكانية والاجتماعية والأمنية، مشيرا الى ان هذه الهيئة ستقدم الدعم الفني والمعلوماتي للسلطتين التشريعية والتنفيذية لاتخاذ القرار المناسب .

وقال العوضي انه اعد اقتراحا بقانون لانشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام قدمه الى مجلس الأمة، مشيرا الى ان الهدف من الهيئة هو السعي الى تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجلين القصير والمتوسط، وتحليل الوضع الراهن لبحث التغيرات التي تظهر في شتى المجالات، وتحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها وصولا الى صياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا .

وبيّن العوضي ان الهيئة المقترح انشاؤها تتبنى العديد من السياسات وآليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة وفاعلية جهودها البحثية المختلفة، ومن خلال ذلك تستطيع الأجهزة الحكومية وكذلك مجلس الأمة الاسترشاد بالدراسات التي تقدمها الهيئة، مشيرا الى ان الكثير من دول العالم تعتمد على مراكز الاستطلاع والقياس في اتخاذ قراراتها وإدارة مواردها وحل مشاكلها وجاء نص الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة لاستطلاع وقياس الرأي العام كالتالي:

للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة

الهيئة تهدف إلى الإتاحة الإلكترونية للبيانات والمعلومات للجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة

مجلس الإدارة يضع الهيكل التنظيمي للهيئة ويعتمده الوزير المختص

مادة أولى

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام » يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ويعبر عنه في المواد التالية الوزير المختص.

مادة ثانية

يكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة.

المادة الثالثة

تهدف الهيئة الى الإتاحة الالكترونية للبيانات والمعلومات للجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة في إطار كامل من الشفافية في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتنمية العلاقات مع الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

مادة رابعة

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير المختص وعضوية ستة أعضاء ثلاثة منهم ممثلين عن جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية من المتخصصين في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإحصاء، والباقي من الكويتيين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال السياسة والاقتصاد والمعلوماتية والإحصاء يعينهم مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص، لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، ويحدد مجلس الإدارة مكافآتهم.

ويصدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بنظام العمل بالمجلس والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته.

مادة خامسة

مجلس الإدارة هو السلطة القائمة على شؤون الهيئة وتصريف أدوارها، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله، وفقا لأحكام هذا القانون وله على الأخص:

1ـ الموافقة على أي إصدار تصدره الهيئة أو تشارك في إصداره، مع عدم الإخلال بأحكام قانون المطبوعات والنشر.

2ـ النظر فيما يرى الوزير المختص عرضه على المجلس من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة.

3ـ مناقشة مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي قبل العرض على الجهات المختصة.

مادة سادسة

يكون للهيئة مدير عام ونواب يساعدونه ويصدر بتعيينهم مرسوم ـ بناء على عرض الوزير المختص، ويتولى المدير العام إدارتها وتصريف شؤونها، ويملك التوقيع عنها في المسائل الداخلة في اختصاصه طبقا للوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة، ويمثل الهيئة أمام القضاء في علاقتها بالغير وللمجلس أن يفوض المدير العام في بعض اختصاصاته.

مادة سابعة

يضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للهيئة ويعتمده الوزير المختص ومن ثم عرضه على مجلس الخدمة المدنية لإقراره.

مادة ثامنة

يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على اقتراح مجلس الإدارة، كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها.

مادة تاسعة

تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ صدور هذا القانون وتنتهي بتاريخ 31/3 في السنة التالية.

مادة عاشرة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لإنشاء الهيئة العامة لاستطلاع وقياس الرأي العام على«سبقتنا دول كثيرة في إنشاء أجهزة لاستطلاع وقياس الرأي العام حول القضايا المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والتعليم والأمن، وتساعد هذه الاجهزة في دعم متخذ القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتسعى هذه الأجهزة الى تناول القضايا ذات الأولوية لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية في الأجلين القصير والمتوسط، وتحليل الوضع الراهن لبحث التغيرات التي تظهر في شتى المجالات، وتحديد المشكلات الرئيسية وتحليلها وصولا الى صياغة مقترحات فعالة لعلاج تلك القضايا.

وتتبنى الهيئة العديد من سياسات وآليات العمل للارتقاء بدرجة كفاءة وفاعلية جهوده البحثية المختلفة، ومن خلال ذلك تستطيع الأجهزة الحكومية وكذلك مجلس الأمة الاسترشاد بالدراسات التي تقدمها الهيئة.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليقضي في مادته الأولى بإنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى «الهيئة العامة لاستطلاع وقياس الرأي العام» يشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ونصت المادة الثانية على ان يكون للهيئة ميزانية ملحقة بميزانية الدولة، وبينت المادة الثالثة الهدف من إنشاء الهيئة هو اتاحة البيانات والمعلومات للجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة في إطار كامل من الشفافية في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنمية العلاقات مع الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، وجاءت المادة الرابعة لتحدد أعضاء مجلس إدارة الهيئة واختصاصاتهم وخبراتهم، وبينت المادة الخامسة اختصاصات مجلس الإدارة، ونصت المادة السادسة على ان يكون للهيئة مدير عام يعاونه نواب للمدير العام يتم تعيينهم جميعا بمرسوم، فيما قضت المادة السابعة باختصاص مجلس الإدارة في وضع الهيكل التنظيمي للهيئة بعد اعتماده من الوزير المختص وعرضه على مجلس الخدمة المدنية، وخصت المادة الثامنة الوزير المختص بوضع اللائحة التنفيذية بناء على اقتراح مجلس الإدارة، كما بينت انه له الحق في إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها، بينما حددت المادة التاسعة تاريخ بداية السنة المالية الأولى على أن تكون من تاريخ صدور هذا القانون وتنتهي بتاريخ 31/3 من العام التالي لتتفق في ذلك مع ميزانيات الجهات الحكومية وسنوية الميزانية.

استفسروا عن أسباب تعاقد "الدفاع" لتوريد قطع غيار آليات عسكرية مجددة

عسكر والفزيع والبراك يسألون الخالد عن قيمة المبالغ في بند المصروفات السرية في الوزارة

عسكر العنزي

محمد البراك

نواف الفزيع

وجه النواب عسكر العنزي ونواف الفزيع ومحمد البراك أسئلة مشتركة الى وزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد طالبوا فيها بإفادتهم عن أسباب تعاقد وزارة الدفاع مع إحدى الشركات لتوريد قطع غيار آليات عسكرية جديدة لزوم الجيش وعند التسلم اتضح أنها مجددة؟ وأسباب سكوت الجهة المستفيدة؟مطالبين بنسخة من العقد المبرم بين الوزارة والشركة، وكشوفات تسلم القطع من قبل الوزارة، وكذلك جميع الفواتير التي تم صرف مستحقاتها للشركة المتعهدة على تسليم الوزارة قطع غيار جديدة وهي في الأصل مجددة، واستفسروا عن الإجراء القانوني الذي تم اتخاذه للحفاظ على مصلحة الوزارة والمال العام في هذا الشأن؟ وطالبوا في سؤالهم المشترك الثاني بتزويدهم بقيمة المبالغ في بند المصروفات السرية في وزارة الدفاع، وكذلك أوجه صرف أموال باب المصروفات السرية؟ ومن المسؤول عن اعتماد الصرف تحت بند المصروفات السرية؟ وما رتبته؟ واستفسروا عن الجهة المنوط بها مراقبة هذه المصروفات وهل من بينها ديوان المحاسبة من عدمه؟ واذا كانت الاجابة بنعم، هل كان لديوان المحاسبة أي ملاحظات حول هذه المصروفات؟ وهل تم تسجيل أي مخالفات في هذا الشأن؟ وما نوعها؟ ما كلفتها المالية التي تحملتها الخزانة العامة؟ وما اسماء من تورط بهذه المخالفات ومناصبهم؟ وما الاجراءات التي اتبعتها الوزارة في ذلك؟

استفسر عن عدد أفراد وضباط القوى الأمنية الموزعة على المخافر

الدوسري للحمود: ما القوانين واللوائح المنظّمة للابتعاث الخارجي؟

حماد الدوسري

كم عدد الأفراد والضباط العاملين في إدارة حماية الطيران موزعين على الدول الموفدين إليها؟

وجّه النائب حماد الدوسري حزمة أسئلة الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء نصها كالتالي: طالب في سؤاله الأول بتزويده بالقوانين واللوائح المنظمة للابتعاث الخارجي لدراسة (البكالوريوس ـ ماجستير ـ دكتوراه)، وبأسماء المبتعثين من منسوبي الوزارة للدراسة بالخارج منذ عام 2009 حتى تاريخه، مع بيان كشف تفصيلي مبين فيه (الاسم ـ المؤهل الدراسي ـ المعدل العام ـ التقدير السنوي)، وهل تم استثناء احد من شروط الابتعاث؟ ان كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب.

وطالب بتزويده في سؤاله الثاني بالجهة المخولة بإصدار قرار منع الدخول للبلاد او رفعه، وما الإجراءات المتبعة في هذه القرارات؟ وبعدد من تم منعه من دخول البلاد من الجنسيات التالية (العراق ـ ايران ـ سورية ـ لبنان) مع بيان اسباب المنع؟ وهل تم رفع المنع ودخول بعض الأسماء الى البلاد وقد صدر قرار بمنعه من دخول البلاد ثم تم ارجاع قرار المنع عليهم مع بيان الأسباب الداعية لذلك؟

وسأل عن عدد أفراد وضباط القوة الأمنية الموزعة على المخافر؟ مع بيان كل مخفر على حدة، وعدد الأفراد المفروزين من المخافر الى باقي قطاعات الوزارة، مع بيان كل جهة مفروز لها أفراد على حدة؟

واستفسر عن عدد المباني المستأجرة من قبل وزارة الداخلية مع بيان الإدارات الشاغرة لتلك المباني المستأجرة؟ والشروط واللوائح المنظمة لاستئجار المباني؟ وهل تتم عملية الاستئجار بشكل مباشر ام عن طريق لجنة مشكلة من الوزارة؟ اذا كان بشكل مباشر يرجى تزويدي بالأسباب؟ ان كان الجواب عن طريق لجنة مشكلة يرجى تزويدي بأسس اختيار رئيس وأعضاء اللجنة مع تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجان.

وطالب بتزويده بنسخة من العقود وهل تمت مراعاة القيمة السوقية لذلك والقيمة الايجارية الاجمالية لها في كل سنة مالية منذ عام 2008 حتى تاريخ الرد على السؤال؟ وهل توجد مخالفات او تقصير من الملاك تجاه الالتزام بالعقد، ان كان الجواب بنعم فما الإجراءات المتبعة لحفظ حقوق الوزارة؟ وكم بناية استثمارية قد استأجرتها وزارة الداخلية وتوجد بها مخالفة بناء كما هو مقرر بقانون البلدية قبل العقد والمخالفات الموجودة فعليا بعد استئجار البناية؟ مع تزويدي بجميع المباني المخالفة.

وقال في نص سؤال آخر: دأبت بعض الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي على الاساءة للذات الالهية وللنبي ﷺ وللدين الاسلامي وكذلك لقادة دول مجلس التعاون الخليجي والرموز الدينية لتلك الدول، مطالبا بتزويده بالإجراءات القانونية تجاه تلك الحسابات المسيئة للذات الالهية وللنبي ﷺ وللدين الإسلامي؟ والإجراءات القانونية تجاه تلك الحسابات المسيئة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي وللرموز الدينية بدول مجلس التعاون الخليجي، وهل تم رفع قضايا عليهم من الوزارة؟ ان كانت الاجابة بالنفي يرجى تزويدي بالأسباب الداعية لعدم رفع القضايا؟ وكم قضية تم رفعها من وزارة الداخلية على أصحاب الحسابات في مواقع التواصل الاجتماعي منذ 2010 وحتى تاريخه؟ مع تزويدي بنسخة من تلك القضايا، والإجراءات المتخذة ضد المغرد ناصر أبل الذي دأب على الطعن في قادة دول مجلس التعاون الخليجي والرموز الدينية في تلك الدول.

وسأل في سؤال آخر عن عدد الأفراد والضباط العاملين في إدارة حماية الطيران موزعين على الدول الموفدين اليها مع بيان تاريخ الايفاد؟ والجهات التي كان يتبعها الأفراد والضباط العاملون في ادارة حماية الطيران قبل انتقالهم اليها؟

وطالب بتزويده بكشف تفصيلي ببيان عدد المهمات الخارجية للوزارة والجهات التابعة لها منذ عام 2009 وحتى تاريخه مع بيان اسماء المشاركين في تلك المهام والمسمى الوظيفي لكل منهم ومدى الاستفادة الحقيقية من هذه الدورات والتكلفة المالية للمهمات وذلك لكل مهمة على حدة.

وهل قامت الوزارة والجهات التابعة لكم بإرسال أشخاص في مهام خارجية ليسوا بموظفين في الوزارة او اي جهة تابعة لكم او انهم كانوا منتدبين من جهات أخرى؟

ما أسباب ظاهرة الازدحام المروري بالطرق عموما؟ وما الإجراءات المتبعة لتخفيف الازدحام المروري؟ ما الحلول المقترحة لحل الازدحام المروري على جسر الظهر المتجه للدائري السابع؟